

نقض شبهة
تقديم دليل العقل على النقل
في نفي الصفات والرد على الشبهات المتعلقة به (مع التطبيق)



عهود بنت عائض الرشيدي



المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين والدعوة
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة



بحث بعنوان:

نقض شبهة تقديم دليل العقل على النقل في نفي الصفات والرد على الشبهات المتعلقة به (مع التطبيق)

إعداد الطالبة:

عهود بنت عائض الرشيدي

إشراف فضيلة الدكتور:

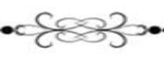
رياض العُمري

العام الجامعي:

1446هـ



بسم الله الرحمن الرحيم



µ الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فما أكثرَ الفتنَ التي أطلت برأسها في هذه الأيام! وما أكثر المذاهب الهدامة في العصور الإسلامية!

ومن أسوأ الفتن التي شوهت معالم ديننا وأثارت كثيرا من المعارك الوهمية حولها الفكر الفلسفي الكلامي وما خلّفه من فرق ومذاهب وضعت لنفسها أصولا تمشي عليها وخطى يسير عليها من يخلفهم في الفكر حذو القذة بالقذة.

وهذه المذاهب الكلامية والفلسفية مذ أطلوا برؤوسهم من شرفات التاريخ وهم أهل فتنة، يعملون على تمزيق أمتهم وتقويضها من الداخل لصالح الأعداء فكانوا سببا في ضعف أمتنا في كثير من فترات التاريخ، بل والحاضر أيضا.

وإنه من الواجب علينا أن نحذر الناس من فساد فكرهم وكساده، وذلك من باب التناصح الذي أمرنا به، لا سيما وأن هؤلاء قد يخدعون العامة بحلاوة ألفاظهم، وبلاغة تعبيرهم، وقوة حجتهم.

ومن هذه الفرق التي خلّفوها وراءهم؛ المعتزلة والجهمية والمعطلة والقدرية والجبرية والأشاعرة وغيرهم. ولهم أصول فكرية تنكبوا بها على أصول المنهج الإسلامي.





% أهمية الموضوع:

- إن أهمية أي موضوع تنبثق مما يبحث فيه، ولا شك أن الأبحاث المتعلقة بالفرق الإسلامية لهي من أهم الموضوعات، وذلك لأنها تمس عقيدة المسلم، فإذا فسدت العقيدة، فسد ما بعدها، وإذا صلحت صلح ما بعدها.
- وتوحيد الأسماء والصفات من أبواب العقيدة التي زلت فيها أقدام وضلت فيها عقول، وخطورة هذا الباب أنه يتعلق بذات الله عز وجل، ويتطلب من المسلم تنزيهه سبحانه عن المخلوق، وعدم تشبيهه بأحد من خلقه، وفي الوقت ذاته عدم تعطيل صفة من صفاته سبحانه أو تأويلها أوتكييفها، ولذلك قالوا: بين الحق والباطل شعرة.
- وهذا البحث يتناول هذا الموضوع المهم الذي وجب التنبيه عليه من وقوع البعض في شراك فكرهم وضلالات شبهاتهم في العصر الحديث، بغير علم ولا دراية، فشطح عقلهم، وساء فهمهم.

% أسباب اختيار الموضوع:

1– المساهمة في الذود عن حياض التوحيد، وذلك بالمشاركة وتسليط الضوء على ما يخرج منه، وما يلتبس على البعض من العامة.

2 – كون هذا الموضوع سيدفعني للبحث الجاد والمتعمق في كتب التوحيد، وكذلك ما كتب عن فتنة المتكلمين من قبل العلماء والمختصين.

3 – كثرة التدليس على الكثير من العامة من الناس الذين وقعوا في فكر المتكلمين القائم على إقصاء الدليل وتقديم العقل على النقل.

4 –إزاحة هذه العقائد الباطلة عن طريق المسلم المعاصر .

% منهج البحث:

تقتضي طبيعة هذا البحث أن أستعين في معالجة عناصره بالعديد من المناهج العلمية، من أهمها:

1- المنهج التحليلي: وذلك من خلال تتبع آراء الفرق الكلامية التي ذهبت إلى تقديم العقل على النقل، وتحليلها وفق القواعد العلمية الصحيحة.

3- المنهج النقدي: وذلك من خلال تفنيد آراء الفرق الكلامية الضالة في مسألة تقديم العقل على النقل، والرد على شبهاتهم.




% **خطة البحث:**

يتكون هذا البحث من عدة عناصر، وهي:

المقدمة: وتحتوي على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومنهجه.

التمهيد: ويحتوي على:

- أولًا: التعريف بالعقل، والنقل.
- ثانيًا: التعريف بالمتكلمين.

المبحث الأول: شبهة تقديم العقل على النقل عند المتكلمين.

- المطلب الأول: تقديم العقل على النقل عند الجهمية.
- المطلب الثاني: تقديم العقل على النقل عند المعتزلة.
- المطلب الثالث: تقديم العقل على النقل عند الأشاعرة.
- المطلب الرابع: تقديم العقل على النقل عند الماتريدية.

المبحث الثاني: موقف أهل السنة والجماعة من تقديم العقل على النقل.

- المطلب الأول: بيان فساد القول بتقديم العقل على النقل وجعل العقل أصلًا له.
- المطلب الثاني: بيان أن النص الصحيح لا يمكن تعارضه مع العقل الصريح.

الخاتمة، وتحتوي على:

- أولًا: أهم النتائج.
- ثانيًا: أهم التوصيات.




شبكة
الألوكة





التمهيد

- أولًا: التعريف بالعقل، والنقل.
- ثانيًا: التعريف بالمتكلمين.



أولًا: التعريف بالعقل، والنقل.

1- التعريف بالعقل:

أ- العقل في اللغة: وردت مادة «عَقَل» في اللغة على معاني عديدة منها:

- **الحبس**؛ قال ابن فارس «(عقل) العين والقاف واللام أصل واحد، يدل عظمه على حبسة في الشيء أو ما يقارب الحبسة. من ذلك العقل، وهو الحابس عن ذميم القول والفعل»[(1)].

- **ووردت نقيضًا للجهل**؛ قال الخليل: «العقل: نقيض الجهل. يقال عقل يعقل عقلًا، إذا عرف ما كان يجهله قبل، أو انزجر عما كان يفعله. وجمعه عقول. ورجل عاقل وقوم عقلاء. وعاقلون. ورجل عقول، إذا كان حسن الفهم وافر العقل»[(2)].

- **وجاء بمعنى الحجر والنهي**؛ «العقل الحجر والنهى ضد الحمق والجمع عقول»، «العقل: الحجر والنهى. ورجل عاقل وعقول. وقد عقل يعقل عقلا ومعقولا أيضا وهو مصدر، وقال سيبويه: هو صفة»[(3)].

- **وبمعنى التثبت في الأمور**؛ قال: العقل القلب والقلب العقل، ومن المعاني سمي العقل عقلًا لأنه يعقل صاحبه عن التورط في المهالك أي يحبسه، **ومنها: العقل هو التمييز** الذي به يتميز الإنسان من سائر الحيوان، **ومنها العقل الفهم** وعقول أي فهوم»[(4)].

وقد وردت «مادة عقل في القرآن الكريم تسعًا وأربعين مرة، كلها -إلا واحدة- جاءت بصيغة الفعل المضارع وخصوصًا ما اتصل به واو الجماعة: «تعقلون»، و«يعقلون».

ففعل «تعقلون» تكرر أربعة وعشرين مرة، وفعل «يعقلون» تكرر اثنين وعشرين مرة، وفعل «عقل» و«نعقل» و«يعقل» جاء كل واحدٍ منها مرة واحدة،...ومن أبرز ما جاء هنا: صيغة الاستفهام الإنكاري الدالة على التحريض والإلهاب، تلك الصيغة المنكرة الملهبة المحرضة {أفلا تعقلون} وقد ذكرت في القرآن ثلاث عشرة مرة»[(5)].

ب - العقل في الاصطلاح:

عرف العلماء العقل بتعريفات كثيرة، بعضها يجعل العقل هو الروح؛ لأن العقل لا إدراك له بلا روح، وبعضهم يجعله هو القلب؛ لأن محل العقل القلب، وبعضهم يجعله هو الإنسان لأن ما يميز الإنسان عن غيره العقل، وبعضهم يجعله غريزة تعرف بها العلوم، وبعضهم يجعله ذات العلوم.

اختلف المتكلمون في تحديد ماهية العقل؛ فحدَّه الباقلاني عند الحديث في الإخبار عن ماهية العقل وكماله وحقيقته؛ بقوله: «اختلف الناس فيه، فقال قائلون: هو قوة

---

(1) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، (4/ 69) .
(2) لسان العرب لابن منظور، (11/ 458) .
(3) الصحاح تاج العربية للجوهري، (5/ 1769) .
(4) لسان العرب لابن منظور (11/ 458)
(5) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم بحاشية المصحف الشريف، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، ص 575.




يفصل بها بين حقائق المعلومات، وقال آخرون: مادة وطبيعة، وقال قوم: جوهر بسيط، وقال الجمهور من المتكلمين: هو العلوم الضرورية، والذي نختار أنه: بعض العلوم الضرورية...»[1].

وقال الجويني: «العقل علوم ضرورية، والدليل على أنه من العلوم الضرورية، استحالة الاتصاف به مع تقدير الخلو عن جميع العلوم... وليس العقل من العلوم النظرية، إذ شرط ابتداء النظر تقدم العقل؛ وليس العقل جملة العلوم الضرورية، فإن الضرير ومن لا يدرك يتصف بالعقل مع انتفاء علوم ضرورية عنه فاستبان بذلك أن العقل بعض العلوم الضرورية، وليس كلها»[2].

وقال الآمدي: «اعلم أنّ اسم العقل: قد يطلق باعتبارات متعددة في الاصطلاحات:

فأما في اصطلاح الفلاسفة: فقد يطلق بإزاء الماهية المجرّدة عن المادة وعلائقها، ولم يتحاشوا من إطلاق اسم العقل بهذا الاعتبار على الباري تعالى وعلى المعلول الصادر عنه... وقد يطلق على القوة التي بها التّوصل من المعلومات الكلّيـة إلى المجهولات لها ويسمى: العقل النظري، وعلى القوة التي يتصرف بها بالفكرة والرّوية فيما يجب أن يفعل من الأمور الجزئية ويسمـى: العقل العملي... وأما في اصطلاح أهل العرف [أي المتكلمين]: فقد يطلق العقل على صحة الفطرة، وعلى كثرة التجربة، وعلى الهيئة المستحسنة للإنسان في حركاته وسكناته لكن المقصود هاهنا: إنما هو تعريف العقل الّذي هو مناط التكليف»[3].

ويمكن أن يقال: العقل يقع بالاستعمال على أربعة معانٍ: الغريزة المدركة، والعلوم الضرورية، والعلوم النظرية، والعمل بمقتضى العلم:

الأول: الغريزة التي في الإنسان، فبها يعلم ويعقل، وهي فيه كقوة البصر في العين، والذوق في اللسان، فهي شرط في المعقولات والمعلومات، وهي مناط التكليف، وبها يمتاز الإنسان عن سائر الحيوان، يقول شيخ الإسلام: «الغريزة التي يعقل بها الإنسان، وهذه مما تتنوع في وجودها، والسلف والأئمة متفقون على إثبات هذه[4] ويقول أيضًا «هو غريزة في النفس وقوة فيها بمنزلة قوة البصر التي في العين»[5]، وبه قال الإمام أحمد[6].

الثاني: العلوم الضرورية أو البديهيات العقلية وهي التي يتفق عليها جميع العقلاء كالعلم بأن الكل أكبر من الجزء إلى غيرها من البديهيات وهي علوم لا تحتاج إلى دليل لإقرارها وغير مكتسبة ولو لزم كونها تحتاج لبرهان لأفضى ذلك إلى التسلسل وهو محال[7].

(1) التقريب والإرشاد (الصغير)، لأبي بكر الباقلاني، (1/ 195).
(2) كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، للجويني، ص15-16.
(3) أبكار الأفكار في أصول الدين، للآمدي، (1/ 66-72).
(4) بغية المرتاد لابن تيمية ص 260-263.
(5) درء التعارض بين العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية ص 89 ج 1.
(6) العقيدة بين السلف والمتكلمين - حسن بن محمد شبانة ص 47.
(7) المرجع السابق، ص48.




2- التعريف بالنقل:

إن المراد بالنقل هنا: الشرع، أو النصوص النقلية من الكتاب والسنة المطهرة، ويطلق عليه أيضًا «السمع»؛ لأنه لا سبيل إلى ثبوته إلا السماع من الصادق المصدوق ﷺ، ومن النقل تؤخذ الأدلة النقلية، وقد أوضح ابن تيميةَ رحمه الله أنه لا تعارض بين النقل الصحيح والعقل السليم، فيقول: «إن الأدلة العقليةَ الصحيحة البيّنة التي لا ريب فيها، بل العلوم الفطرية الضرورية، توافِقُ ما أخبرتْ به الرسل لا تخالفه، وإن الأدلة العقلية الصحيحة جميعَها موافقةٌ للسمع لا تخالف شيئًا من السمع، وهذا - ولله الحمد - قد اعتبرته فيما ذكره عامة الطوائف»[1].

كما أن العقل لا يستغني عن النقل أو الرسالة، وعملُهما متكاملانِ، هو يعمل في توجيهها وإرشادها، يقول ابن تيمية في ذلك: «كما أن نور العين لا يرى إلا مع نورٍ قُدّامه، فكذلك نور العقل لا يهتدي إلا إذا طلَعت عليه شمسُ الرسالة؛ فلهذا كان تبليغ الدِّين من أعظم فرائض الإسلام، وكان معرفة ما أمر به الله ورسوله واجبًا على جميع الأنام»[2].

وقد تمثَّل هذا التكامل بين العقل والنقل بأكمل صوره منذ أول آيةٍ نزلت على الرسول الأعظم محمد ﷺ: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ٥﴾ [العلق: 1-5]»[3].

(1) درء تعارض العقل والنقل (1/ 133).
(2) فتاوى الرياض (1/ 6).
(3) فتاوى الرياض (16/ 260، 266)، وينظر: الفكر التربوي عند ابن تيمية، للدكتور ماجد عرسان الكيلاني، ص 100 - 101.




ثانيًا: التعريف بالمتكلمين

المتكلمون هم طائفة من العلماء تخصصوا في علم الكلام، والذي يعرف أيضًا بعلم العقيدة، وعلم أصول الدين، وعلم التوحيد، وعلم الفقه الأكبر.

ويعرف علم الكلام بأنه: «علم يُقْتَدر به على إثبات العقائد الدينية مُكْتَسَبة من أدلتها اليقينية: القرآن والسنة الصحيحة لإقامة الحجج والبراهين العقلية والنقلية ورد الشبهات عن الإسلام[1].

وهناك عدة تعريفات لعلم الكلام، تختلف في ظاهرها في المفهوم المأخوذ منها، ولكنها في حقيقتها ترجع إلى حقيقة واحدة، منها تعريف الفارابي بأنه «ملكة يقتدر بها الإنسان على نصرة الآراء والأفعال المحمودة التي صرح بها واضع الملة، وتزييف كل ما خالفها بالأقاويل»[2]، ويعرفه عضد الدين الإيجي بقوله: «علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه، والمراد بالعقائد ما يقصد به نفس الاعتقاد دون العمل، وبالدينية المنسوبة إلى دين محمد ﷺ، فإن الخصم وإن خطأناه لا نخرجه من علماء الكلام»[3].

وإذا كان كل من الفارابي والإيجي قد جعلا علم الكلام يقوم على نصرة العقيدة الإسلامية دون تمييز بين الفرق الإسلامية، فإننا نجد ابن خلدون في مقدّمته يحصر التعريف في نصرة الاعتقادات على مذهب السلف وأهل السنة ويخرج باقي الفرق فيقول في تعريفه لعلم الكلام: «هو علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة، وسر هذه العقائد الإيمانية هو التوحيد»[4]، وهو في هذا يوافق ما ذهب إليه الغزالي في المنقذ من الضلال.

وهناك تعريفات أخرى للكلام تحدده بموضوعه لتفصل بينه وبين العلوم الأخرى الناظرة في الإلهيات، منها تعريف الشريف الجرجاني له بقوله: «علم يبحث فيه عن ذات الله وصفاته وأحوال الممكنات من المبدأ والمعاد على قانون الإسلام»[5]، وقد أدخل قيد قانون الإسلام لإخراج الفلسفة الإلهية من التعريف، فإنها تبحث عن ذلك معتمدة على القواعد العقلية الفلسفية.

والملاحظ في هذه التعاريف، أن بعضها ناظر إلى المواضيع التي يدور البحث عنها في هذا العلم، وبعضًا آخر ناظر إلى الغاية المرجوّة منه، ومن هذه التعريفات يمكننا أن نستخلص أن علم الكلام يقوم على إثبات العقيدة الدينية عن طريق الأدلة العقلية، فهو بذلك يقوم بتوضيح أصول العقيدة وشرحها وتدعيمها بالأدلة العقلية.

ويمكن تعريف المقصود بالمتكلّمين أو أهل الكلام في هذا البحث بأنهم: هم الذين اعتمدوا في إثبات العقيدة على العقل، وقالوا إن ما اقتضى العقل إثباته من صفات الله عز وجل، فهو ثابت، وما لم يقتض العقل إثباته فإنه لا يثبت، وهم ليسوا طائفة واحدة لأنهم ليسوا متفقين اتفاقًا تامًا في العقائد؛ فهناك الأشاعرة (أتباع الأشعري) والمعتزلة. وهناك فرق أخرى كالماتريدية، والسالمية، والجبرية، والقدرية (والقدرية تعود إلى المُعتزلة)[6].

(1) تحفة المريد على جوهرة التوحيد، إبراهيم الباجوري، ص 38.
(2) إحصاء العلوم، الفارابي، ص: 131.
(3) المواقف، عضد الدين الإيجي، ص 7.
(4) المقدمة، ابن خلدون، ص 423 أو ص: 429.
(5) التعريفات، الشريف الجرجاني، ص 458.
(6) ينظر: شرح الحموية لعبد الرحيم السلمي، ص7.





المبحث الأول
شبهة تقديم العقل على النقل عند المتكلمين

- المطلب الأول: تقديم العقل على النقل عند الجهمية.
- المطلب الثاني: تقديم العقل على النقل عند المعتزلة.
- المطلب الثالث: تقديم العقل على النقل عند الأشاعرة.
- المطلب الرابع: تقديم العقل على النقل عند الماتريدية.



المطلب الأول
تقديم العقل على النقل عند الجهمية.

أولًا: تعريف الجهمية:

هي إحدى الفرق الكلامية التي تنتسب إلى الإسلام، والجهمية نسبة إلى الجهم بن صفوان واضع عقيدتهم، وهو تلميذ الجعد بن درهم، الذي تخرج بأبان بن سمعان اليهودي(1).

وهذه الفرقة توسعت مفاهيمها العقدية الضالة، وكثر المتأثرون بها، في مفهوم الإيمان، وفي صفات الله تعالى وأسمائه، والقدر، وقد كان لهم شأن في الدولة حينا من الدهر، فاضطهدوا المخالفين لهم حين تمكنوا منهم(2).

قال المقريزي: «حدث بعد عصر الصحابة رضي الله عنهم مذهب جهم بن صفوان ببلاد المشرق، فعظمت الفتنة به؛ فإنه نفي أن يكون لله تعالى صفة، وأورد على أهل الإسلام شكوكا أثرت في الملة الإسلامية آثارا قبيحة، تولد عنها بلاء كبير. وكان قبيل المائة من سني الهجرة، فكثر أتباعه على أقواله التي تؤول إلى التعطيل، فأكبر أهل الإسلام بدعته وتمالؤوا على إنكارها وتضليل أهلها، وحذروا من الجهمية وعادوهم في الله وذموا من جلس إليهم، وكتبوا في الرد عليهم ما هو معروف عند أهله»(3).

ثانيًا: قول الجهمية بتقديم العقل على النقل:

من أشد الفتن التي ابتدعتها الجهمية قولهم بتقديم العقل على النقل، ومعارضتهم الصريحة للنصوص النقلية التي لا تتفق مع أهوائهم وعقولهم القاصرة، فقد اعتمدوا على عقولهم اعتمادًا كليًا إلى درجة أنهم جعلوا العقل حاكمًا على النصِّ، وبخاصة في مسائل الصفات الإلهية التي أولوها بما يتفق مع أهوائهم، فالحق أن ما ظنوه عقليات هو في الحقيقة أهواء، ومستحسنات رأوها، قال ابن تيمية رحمه الله: «أصل قول الجهمية هو نفي الصفات بما يزعمونه من دعوى العقليات التي عارضوا بها النصوص»(4).

وحقيقة الأمر أن أول من أحدث تلك البدعة ـ أعني تقديم العقل على النقل ـ من المتكلمين هم الجهمية، وقد تسربت بدعتهم إلى الفرق الكلامية التي تأثرت بهم، وانتهجت منهاجهم، كالمعتزلة والأشاعرة، تحت مسمى سلامة السمع من المعارض العقلي، وأصلوا أن (العقل أصل، والشرع فرع)، وجعلوها قانونًا كليًّا، وهي لا تعدو كونها مغالطة وبدعة جهمية(5).

والحق أيضًا أن هذه البدعة التي أحدثتها الجهمية، هي ذات أصول غريبة عن الإسلام، اقتبستها الجهمية من مصادر فلسفية ودينية مخالفة للإسلام، ثم تلقفوها

(1) ينظر: الأنساب للسمعاني (3/ 437)، تاريخ دمشق لابن عساكر (72/ 99)، الملل والنحل للشهرستاني (1/ 86).
(2) ينظر: فرق معاصرة لغالب عواجي (1131/3).
(3) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (4/ 190).
(4) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (276/1).
(5) ينظر: درء التعارض لابن تيمية (1/ 78)، العقل أصل والشرع تبع: قانون كلي أو مغالطة؟ للعيسوي (ص: 2-5).



وأشاعوها بين المسلمين، ولذا يجب تحديد تلك المصادر التي اقتبسوا منها بدعتهم؛ لتتم لنا معرفة حقيقة هذه البدعة وأصلها.

ثالثًا: مصادر بدعة الجهمية في قولهم بتقديم العقل على النقل:

تنوعت المصادر التي استقت منها الجهمية آراءها الباطلة، ومنها رأيهم في تقديم العقل على النقل، ومن تلك المصادر:

أ- الفلسفات القديمة: حيث تأثرت فرقة الجهمية بعديدٍ من الفلسفات القديمة بعد ترجمة بعضها إلى العربية، واطلاعهم عليها، واحتكاكهم المباشر مع أصحابها، كفلسفة الصابئة، والبراهمة، والسمنية، واليونانية، والرومانية.

ب- التأثر بآراء بعض الأديان، كاليهود والنصارى، وبعض الديانات الوثنية، قال ابن تيمية عن مذهب الجهمية: «هذا المذهب الذي يسميه السلف قول جهم؛ لأنه أول من أظهره في الإسلام، وقد بينت إسناده فيه -في غير هذا الموضع- أنه متلقى من الصابئة الفلاسفة، والمشركين البراهمة، واليهود السحرة»[1].

وقال أيضًا عن أصل مقالة تعطيل الصفات: «إنما هو مأخوذ من تلامذة اليهود والمشركين وضلال الصابئين، فإن أول من حفظ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام -أعني أن الله سبحانه وتعالى ليس على العرش حقيقة، وإنما استوى بمعنى استولى، ونحو ذلك-... أول ما ظهرت هذه المقالة من جعد بن درهم، وأخذها عنه الجهم بن صفوان وأظهرها؛ فنسبت مقالة الجهمية إليه، وقد قيل: إن الجعد أخذ مقالته عن أبان بن سمعان، وأخذها أبان من طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم اليهودي الساحر الذي سحر النبي ﷺ»[2].

وقال ابن تيمية أيضًا: «أصل الجهل والضلال والزندقة والنفاق والإلحاد والكفر والتعطيل في هذا الباب: هو ما اشتركت فيه الدهرية والجهمية من التكذيب والنفي والجحود لصفات الله تعالى بلا برهان أصلًا، بل البراهين إذا أعطوها حقها أوجبت ثبوت الصفات، وهم مع اشتراكهم في هذا الأصل الفاسد افترقوا حينئذ في المناظرة والمخاصمة، كل قوم معهم من الباطل نصيب. وذلك أن مبدأ حدوث هذا في الإسلام هو مناظرة الجهمية للدهرية، كما ذكر الإمام أحمد رحمه الله تعالى في مناظرة جهم للسمنية -وهم من الدهرية- حيث أنكروا الصانع، وإن كان غيرهم من فلاسفة الهند كالبراهمة لا ينكره، بل يقول: العالم محدث فعله فاعل مختار، كما يحكي عنهم المتكلمون. وكذلك مناظرة المعتزلة وغيرهم لغير هؤلاء من فلاسفة الروم والفرس وغيرهم من أنواع الدهرية، وكذلك مناظرة بعضهم بعضا في تقرير الإسلام عليهم، وإحداثهم في الحجج التي سموها أصول الدين ما ظنوا أن دين الإسلام ينبني عليها. وذلك هو أصل علم الكلام الذي اتفق السلف والأئمة على ذمه وذم أصحابه وتجهيلهم؛ فإن كلام السلف والأئمة في ذم الجهمية والمتكلمين لا يحصيه إلا الله تعالى، وأصل ذلك أنهم طلبوا أن يقرروا ما لا ريب فيه عند المسلمين، من أن الله تعالى خلق السموات والأرض، وأن العالم له صانع خالق خلقه، ويردوا على من يزعم أن ذلك قديم: إما واجب بنفسه، وإما معلول علة واجبة بنفسها؛ فإن الدهرية لهم



(1) مجموع الفتاوى (6/ 51)، وبينه في مواضع من كتبه، مثل: الفتوى الحموية الكبرى (ص: 234)، بيان تلبيس الجهمية (1/ 437).
(2) الفتوى الحموية الكبرى (ص: 234).




قولان في ذلك، ولعل أكثر المتكلمين إذا ذكروا قول الدهرية لا يذكرون من الدهرية إلا من ينكر الصانع، فيقول: الدهرية، وهم الذين يقولون بقدم العالم وإنكار الصانع، وعندهم كل من آمن بالصانع فإنه يقول بحدوث العالم، وهذا كما قاله طوائف من المتكلمين، كالقاضي أبي بكر بن الباقلاني»[1].

هذا، وقد تأثرت ببدعة الجهمية من القول بتقديم العقل على النقل الفرق الكلامية الأخرى التي سايرتها في عديدٍ من أصولها، ومنهم المعتزلة والأشاعرة، وهذا ما سنتناوله في العناصر التالية.

(1) بيان تلبيس الجهمية (1/ 437).

المطلب الثاني
تقديم العقل على النقل عند المعتزلة

أولًا: تعريف المعتزلة:

ترجع كلمة (المعتزلة) إلى الاعتزال، والاعتزال لغة: مأخوذ من: اعتزل الشيء، وتعزله بمعنى: تنحى عنه، ومنه تعازل القوم بمعنى: تنحى بعضهم عن بعض، وكنت بمعزل عن كذا وكذا، أي: كنت في موضع عزلة منه، واعتزلت القوم: أي: فارقتهم وتنحيت عنهم، ومنه قوله تعالى: سمحوَإِن لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ لِي فَٱعۡتَزِلُونِ ٢١سجى [الدخان: 21]. أراد: إن لم تؤمنوا بي فلا تكونوا علي ولا معي. وعلى ذلك: فالاعتزال معناه: الانفصال والتنحي، والمعتزلة هم المنفصلون(1).

والمعتزلة اصطلاحًا: لفظ يطلق على فرقة ظهرت في أوائل القرن الثاني، أسسها واصل بن عطاء، وذلك عندما تكلم في حكم مرتكب الكبيرة، فقال: إنه في منزلة بين المنزلتين، وكان في حلقة الحسن البصري، ثم اعتزله بسبب هذه المسألة، وسموا (المعتزلة)، ثم تطورت عقيدتهم، فأصبح لهم خمسة أصول مشهورة، وهي: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ثم تفرقوا بعد ذلك إلى عدة فرق، ويسمون أصحاب العدل والتوحيد، ويلقبون بالقدرية، والعدلية، وغيرها من الألقاب(2).

ثانيًا: قول المعتزلة بتقديم العقل على النقل:

تعدُّ فرقة المعتزلة من أشهر الفرق الكلامية التي ذهبت إلى تقديم العقل على النقل، وجعل العقل حاكمًا عليه لا تابعًا له، وهذه المسألة من أهم الأسس التي بنى عليها المعتزلة منهجهم الكلامي؛ حيث آمن المعتزلة بالعقل ورفعوا شأنه، وجعلوه الحكم الذي يحكم في كل شيء، والنور الذي يجلو كل ظلمة، فحكموه في إيمانهم، وفي جميع شؤونهم العامة والخاصة(3)؛ فقد قال القاضي عبد الجبار ـ وهو أحد رؤوس الاعتزال ـ: «فاعلم أن الدلالة أربعة: حجة العقل، والكتاب، والسنة، والإجماع. ومعرفة الله تعالى لا تنال إلا بحجة العقل»(4)! وها هو في موضع آخر يرتب الأدلة الشرعية حسب تقديسه للعقل، فقال: «أولها: العقل؛ لأن به يميز بين الحسن والقبيح، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة، وكذلك السنة والإجماع؛ فهو الأصل في هذا الباب، وإن كنا نقول: إن الكتاب هو الأصل من حيث إن فيه التنبيه على ما في العقول، كما أن فيه الأدلة على الأحكام»(5).

(1) ينظر: لسان العرب لابن منظور (440/11)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (ص: 1031)، المعجم الوسيط لمجموعة مؤلفين (599/2).
(2) ينظر: التنبيه والرد للملطي (ص: 38)، الفرق بين الفرق للبغدادي (ص: 15)، الملل والنحل للشهرستاني (43/1)، التعريفات للجرجاني (ص: 222)، المعتزلة وأصولهم الخمسة لعواد المعتق (ص: 13).
(3) ينظر: الفكر الإسلامي بين الأمس واليوم لميلاد (ص: 114).
(4) ينظر: شرح الأصول الخمسة (ص: 88).
(5) ينظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة (ص: 139).

وقال الجاحظ: «وللأمور حكمان: حكم ظاهر للحواس، وحكم باطن للعقول، والعقل هو الحجة»[1]، وقال في موضع آخر: «وما الحكم القاطع إلا للذهن، وما الاستبانة الصحيحة إلا للعقل»[2].

ثالثًا: أثر تقديم العقل على النقل عند المعتزلة:

من الآثار المترتبة على تقديم المعتزلة للعقل على النقل: أنهم حكموا العقل أكثر من تحكيمهم للشرع، بل جعلوا الأدلة العقلية مقدمة على الأدلة الشرعية، فكذبوا ما لا يوافق العقل من الحديث الشريف -وإن صح- وأولوا ما لا يوافقه من الآيات، وحاولوا إخضاع عبارات القرآن لآرائهم، وتفسيرهم لها تفسيرًا يتفق مع مبادئهم[3].

- وبسبب أنهم كانوا يتحاكمون إلى عقل الواحد منهم لذلك اختلفت مناهجهم اختلافًا كبيرًا في كل جزئيات مذهبهم، وتناطحوا وكفر بعضهم بعضًا[4].

وقد اتخذوا الجدل والمراء وسيلة للبحث في الدين؛ ذلك أن منهج علم الكلام أصلًا قد بني على (إن قالوا... وقلنا)، وذلك لازم مذهبهم، وعليه بنيت أصولهم، ولا شك أن هذا مخالف لدين الله المطهر الموافق للفطرة السليمة دون تعقيد أو تكلف[5].

قال الأوزاعي رحمه الله: «إذا أراد الله بقوم شرا ألزمهم الجدل ومنعهم العمل»[6].

وقد تطور أمر العقل عند المعتزلة، حتى ضاهوا الشرع بعقولهم، وجعلوه حاكمًا على النصوص لا محكومًا لها[7].

وقد أنكروا حقائق كثيرة أثبتها أهل السنة استنادًا إلى النصوص، فأنكرها المعتزلة استنادًا إلى العقل المجرد منها، فمن ذلك تمرد بعض أعلام المعتزلة كالنظام على الاعتقاد بوجود الجن[8].

وثار الزمخشري ضد من يقول بأن للجن قوة تأثير في الإنسان مع اعترافه بوجودهم، وأنكروا أيضًا أن للسحر حقيقة، وأنه لا تأثير له إلا إذا كان ثم إطعام شيء ضار أو سقيه أو إشمامه أو مباشرة المسحور به على بعض الوجوه، ولكن قد يجري الله ذلك على سبيل الامتحان؛ فينسبه الرعاع إلى الساحرات ونفثهن[9].

ومن ذلك أيضًا: نظرهم في الصلاح والأصلح، فجعل النظام يحد من قدرة الله؛ حيث قال: إن الله لا يقدر أن يزيد في عذاب أهل النار ذرة، ولا أن ينقص من نعيم أهل الجنة شيئًا[10]، وهو رأي يتنافى مع أبسط قواعد العقل والشرع التي أثبتت لله تعالى القدرة المطلقة[11].

---

(1) ينظر: الحيوان (207/1).
(2) ينظر: رسائل الجاحظ (58/3).
(3) ينظر: التفسير والمفسرون للذهبي (1/ 372-373).
(4) ينظر: المعتزلة بين القديم والحديث للعبده وعبد الحليم (ص: 26-28).
(5) ينظر: المعتزلة بين القديم والحديث للعبده وعبد الحليم (ص:30) وما بعدها.
(6) ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (164/1).
(7) يُنظر: نقض أصول العقلانيين للخراشي (نشرة إلكترونية).
(8) يُنظر: المِلَل والنِّحَل للشَّهْرَسْتَانيِّ (1/ 58).
(9) الكشاف (301/4).
(10) ينظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (ص: 133)، الملل والنحل للشهرستاني (54/1).
(11) ينظر: الملل والنحل للشهرستاني (69/1).

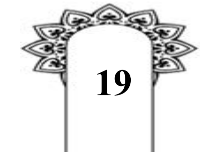




في حين ينفي أبو الهذيل العلاف عن الله القدرة على رؤية بعض الأجزاء التي لا تتجزأ[1].

ومما سبق يتبين: أن افتتان المعتزلة بعقولهم، وتقديمهم العقل على النقل أوقعهم في أخطاء كبيرة، وأنهم قد تأثروا في قولهم هذا بالجهمية، ومن قبلهم الفلاسفة.

(1) ينظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (ص: 130).




المطلب الثالث

تقديم العقل على النقل عند الأشاعرة

أولًا: تعريف الأشاعرة:

فرقة كلامية إسلامية، تنسب لأبي الحسن الأشعري الذي خرج على المعتزلة. وقد اتخذت الأشاعرة البراهين والدلائل العقلية والكلامية وسيلة في محاججة خصومها من المعتزلة والفلاسفة وغيرهم، لإثبات حقائق الدين (*)والعقيدة الإسلامية على طريقة ابن كلاب [1].

ثانيًا: بيان قول الأشاعرة بتقديم العقل على النقل:

لقد تأثرت الأشاعرة بالنزعة العقلية الجهمية، خاصة ما بعد أبي الحسن الأشعري؛ وتحديدًا منذ عصر الباقلاني، والذي تبنى منهجًا مغايرًا لمنهج الأشعري دفاعًا عن المذهب؛ حيث وضع المقدمات العقلية التي تتوقف عليها الأدلة، كالحديث عن العلم وأقسامه، وعن الموجود قديمه وحديثه، وعن الجوهر والعرض[2]، يتحدث ابن تيمية رحمه الله عن أصل مسألة تقديم العقل على النقل، فيؤكد أنها: «من قول الجهمية والمعتزلة وأمثالهم، وليس من قول الأشعري وأئمة الصحابة، وإنما تلقاه عن المعتزلة متأخرو الأشعرية لما مالوا إلى نوع التجهم بل الفلسفة، وفارقوا قول الأشعري وأئمة الصحابة الذين لم يكونوا يقرون بمخالفة النقل للعقل، بل انتصبوا لإقامة أدلة عقلية توافق السمع»[3].

ولقد أعلن الأشاعرة أنَّ العقل هو الحاكم على النقل، وأن ما وافقه من النقل يُؤخذ به، قال عبد القاهر البغدادي: «أخبار الآحاد متى صح إسنادها، وكانت متونها غير مستحيلة في العقل، كانت موجبة للعمل بها دون العلم»[4].

وقد قرر أئمة الأشاعرة أن الأدلة النقلية إذا حصل تعارض بينها وبين العقل فيجب عندهم تقديم العقل؛ لأن الأدلة العقلية قطعية، وأما أدلة القرآن والسنة فهي ظنية، قال الفخر الرازي: «الدلائل النقلية لا تفيد اليقين؛ لأنها مبنية على نقل اللغات، ونقل النحو والتصريف، وعدم الاشتراك، وعدم المجاز، وعدم الإضمار، وعدم النقل، وعدم التقديم والتأخير، وعدم التخصيص، وعدم النسخ، وعدم المعارض العقلي. وعدم هذه الأشياء مظنون لا معلوم، والموقوف على المظنون مظنون، وإذا ثبت هذا ظهر أن الدلائل النقلية ظنية، وأن العقلية قطعية، والظن لا يعارض القطع»[5].

وقال الرازي أيضًا: «اعلم أن الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوث شيء ثم وجدنا أدلة نقلية يشعر ظاهرها بخلاف ذلك فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة: إما أن يصدق مقتضى العقل والنقل، فيلزم تصديق النقيضين، وهو محال، وإما أن يبطل فيلزم تكذيب النقيضين، وهو محال، وإما أن يصدق الظواهر النقلية

(1) ينظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة ج83/1
(2) يُنظر: مقالات الجهم بن صفوان وأثرها في الفرق الإسلامية لياسر قاضي (1/ 183).
(3) درء تعارض العقل والنقل (7/ 97).
(4) أصول الدين (ص: 12).
(5) معالم أصول الدين للرازي (ص: 25). ويُنظر: الأربعين في أُصول الدين للرازي (2/ 251 - 254)، المَطالِب العالية من العلم الإلهي للرازي (9/ 113 - 117).



ويكذب الظواهر العقلية، وذلك باطل؛ لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع وصفاته، وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ، وظهور المعجزات على محمد ﷺ، ولو جوزنا القدح في الدلائل العقلية القطعية صار العقل متهما غير مقبول القول، ولو كان كذلك لخرج أن يكون مقبول القول في هذه الأصول، وإذا لم نثبت هذه الأصول خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة، فثبت أن القدح لتصحيح النقل يفضي إلى القدح في العقل والنقل معا، وأنه باطل، ولما بطلت الأقسام الأربعة لم يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة بأن هذه الدلائل النقلية إما أن يقال: إنها غير صحيحة، أو يقال: إنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها، ثم إن جوزنا التأويل واشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل، وإن لم يجز التأويل فوضنا العلم بها إلى الله تعالى، فهذا هو القانون الكلي المرجوع إليه في جميع المتشابهات، وبالله التوفيق»[1].

ويعتقد الأشاعرة أن الأدلة النقلية وحدها لا تكفي في الوصول إلى الحق، قال الآمدي: «أما قول الحشوية إنه لا طريق إلى العلم واستدراك مطلوب من المطلوبات إلا بالكتاب والسنة، ففي غاية البطلان؛ فإنا لو قدرنا عدم ورود السمع والأدلة السمعية لقد كنا نعلم وجود الرب تعالى وحدوث العالم وما يتعلق بأحكام الجواهر والأعراض، وغير ذلك من المسائل العقلية، وليس مدرك ذلك كله غير الأدلة العقلية»[2].

وقال الإيجي: «تقديم النقل على العقل بأن يحكم بثبوت ما يقتضيه الدليل النقلي دون ما يقتضيه الدليل العقلي إبطال للأصل بالفرع؛ فإن النقل لا يمكن إثباته إلا بالعقل؛ لأن الطريق إلى إثبات الصانع ومعرفة النبوة وسائر ما يتوقف صحة النقل عليه ليس إلا العقل، فهو أصل للنقل الذي تتوقف صحته عليه، فإذا قدم النقل عليه، وحكم بثبوت مقتضاه وحده، فقد أبطل الأصل بالفرع»[3]، وقال أيضًا: «لا يجوز التعويل على الظواهر مع قيام الاحتمال»[4].

فالأصل عند الأشاعرة تقديم العقل على النقل، بل ذكر السنوسي الأشعري أن «من أصول الكفر التمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير عرضها على البراهين العقلية والقواطع الشرعية؛ للجهل بأدلة العقول، وعدم الارتباط بأساليب العرب»[5].

فبالنظر لهذا المبدأ العقلي نجد أنه لا فرق بينه وبين مبدأ الجهمية ومن تابعهم فيه، كالمعتزلة، الأشاعرة يتفقون مع الجهمية والمعتزلة في تقديم العقل على النقل، وكلهم تأثروا بطريقة الفلاسفة، مع أنه لا تعارض أصلا بين العقل الصريح والنقل الصحيح.

وهذا كله من آثار علم الكلام والفلسفة التي خاض فيها أئمة الأشاعرة، فتفوهوا بمثل هذا الكلام[6].

---

(1) أساس التقديس في علم الكلام (ص: 130).
(2) أبكار الأفكار في أصول الدين (4/ 325).
(3) المواقف للإيجي مع شرح الجرجاني (1/ 207).
(4) المواقف للإيجي مع شرح الجرجاني (3/ 144) باختصار وتصرف يسير.
(5) حاشية الدسوقي على أم البراهين (ص: 217).
(6) ولمعرفة أثر الفلاسفة في كتب الأشاعرة يُنظر: نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني (ص: 37، 184)، أساس التقديس في علم الكلام للرازي (ص: 16)، غاية المرام في علم



ثالثًا: أثر تقديم العقل على النقل عند الأشاعرة:

وأما عن أثر تقديم العقل على النقل عند الأشاعرة، فالأشاعرة بسبب تقديمهم العقل على النقل، يخوضون في آيات وأحاديث الصفات بجراءة، ولا يبالون أن يقولوا فيها قولًا لم يسبقوا إليه.

- ومن ذلك تأويلهم للنصوص الدينية بما يتوافق مع عقولهم ومنهجهم، وعرضهم القرآن والسنة على عقولهم وتحكيمهم العقول عليها، قال الرازي: «الدلائل العقلية إذا دلت على صحة قولنا، ثم رأينا أن ظواهر القرآن والأخبار تؤكد تلك العقليات، قوي اليقين وزالت الشبهات»[1].

وقال ابن أبي شريف المقدسي: «كل لفظ يرد في الشرع مما يسند إلى الذات المقدسة، أو يطلق اسمًا أو صفةً لها وهو مخالف للعقل، ويسمى المتشابه- لا يخلو إما أن يتواتر أو ينقل آحادًا، والآحاد إن كان نصًا لا يحتمل التأويل، قطعنا بافتراء ناقله أو سهوه أو غلطه، وإن كان ظاهرًا فظاهره غير مراد، وإن كان متواترًا فلا يتصور أن يكون نصًا لا يحتمل التأويل، بل لا بد أن يكون ظاهرًا، وحينئذ نقول: الاحتمال الذي ينفيه العقل ليس مرادًا منه، ثم إن بقي بعد انتفائه احتمال واحد تعين أنه المراد بحكم الحال»[2].

وقال الصفاقسي: «اعلم أن الصفات تنقسم بحسب الاستدلال عليها إلى ثلاثة أقسام:

- قسم لا يكفي فيه إلا الدليل العقلي: وهو ما تتوقف عليه دلالة المعجزة، كوجوب الوجود له تعالى، والقدرة، والإرادة، مما يتوقف عليه الفعل؛ فإن المعجزة فعل من أفعاله تعالى، ولا تثبت رسالة الرسول عمومًا إلا بالمعجزة، فإذا كانت القدرة مثلًا لا تثبت إلا بقول الرسول الذي هو الدليل الشرعي، ولا يقبل قوله إلا بظهور المعجزة الدالة على صدقه وعلى ثبوت رسالته. وظهور المعجزة متوقف على اتصاف المرسل بالقدرة مثلًا، فقد توقفت القدرة على ظهور المعجزة، وتوقفت المعجزة على اتصاف مظهرها بالقدرة، فحصل الدور، فلم يصح أن يستدل على ذلك بالشرع. والحاصل أنه لا تصح رسالة الرسول حتى يتصف مرسله بالقدرة، ولا تثبت له القدرة حتى تصح رسالة الرسول، وهو دور كما تقدم.

- وقسم يكفي فيه الدليل الشرعي: وهو ما لا يتوقف عليه دلالة المعجزة، كسمعه تعالى، وبصره[3]، وكلامه، والإدراك -على القول به- والبعث، وأحوال الآخرة.

الكلام للآمدي (ص: 203، 51)، شرح العَقائِد النسفية للتفتازاني (ص: 12)، حاشية الدسوقي على أم البراهين (ص: 70 - 72).

(1) المطالب العالية من العلم الإلهي (9/ 214).

(2) المسامرة في شرح المسايرة في علم الكلام (ص: 27).

(3) ويلاحظ أن بعض الأشاعرة اكتفى في إثبات صفتي السمع والبصر بالأدلة العقلية دون ذكر أدلة الكتاب والسنة، كأبي المعالي الجويني، فقد قال: (يجب وصف الباري تعالى بكونه سميعا بصيرا، والدليل عليه: أن الواحد إذا أبصر فإنه يجري منه تحديق في جهة المرئي، واتصال أشعة به على مجرى العادة. وإذا سمع يقرع الهواء صماخيه. والإدراك الحقيقي يقع وراء الاتصالات التي ذكرناها، وذلك الإدراك له مزية على العلم بالمغيب الذي لم يدرك. فالرب تعالى يدرك المبصر والمسموع على الحقيقة التي ندركه عليها، ويتعالى عما تتصف به الحواس والحدق والأصمخة. كما يعلم من غير نظر واستدلال، ويقدر من غير فرض جارحة وأداة. فمن وصف الإله بما ذكرناه من تحقيق الإدراك فقد وافق في المعنى. ونحن نقطع باستحالة اتصافه بالإحساس والتحديق والإصاخة، فإن أنكر منكر كونه مدركا لحقيقة



- وقسم اختلف فيه -وهو الوحدانية- هل هو كالقسم الأول، فلا يصح أن يعلم إلا بالدليل العقلي، أو يستدل عليه بالدليل السمعي أيضا كالقسم الثاني؟ فقال بعض: يصح أن يستدل عليه بالدليل الشرعي، وهو رأي إمام الحرمين والفخر، وقال بعض المحققين: لا يكفي فيها الدليل السمعي، وهو مختار السنوسي»[1].

ومن أمثلة تأويلاتهم الفاسدة للصفات الإلهية: قول القشيري في تفسير قوله تعالى: سمحءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ١٦سجى [الملك: 16]: «من في السماء: أراد بهم الملائكة الذين يسكنون السماء، فهم موكلون بالعذاب، وخوفهم بالملائكة أن ينزلوا عليهم العقوبة من السماء، أو يخسفوا بهم الأرض، وكذلك خوفهم أن يرسلوا عليهم حجارة كما أرسلوا على قوم لوط»[2].

ومن ذلك قول الفخر الرازي في تأويل قوله تعالى: سمحوَجَآءَ رَبُّكَسجى [الفجر: 22]: «الرب هو المربي، فلعل ملكًا عظيمًا هو أعظم الملائكة كان مربيًا للنبي، وكان هو المراد من قوله: وجاء ربك»[3].

ومن ذلك ما يقرره الأشاعرة المتأخرون من الاعتقاد الذي لم يقل به أحد من الصحابة والتابعين وأتباعهم، ولا يقبله أي مسلم سليم الفطرة، وهو قولهم: إن الله ليس بداخل العالم ولا خارجه، ولا فوق ولا تحت[4].

فتبين من خلال ما سبق: أن الأدلة العقلية مقدمة عند الأشاعرة على الأدلة النقلية، وأنهم عند تعارضهما في الظاهر يقدمون ما يتوهمون أنه تقديم للعقل على النقل، مع أن العقل الصريح لا يناقض النقل الصحيح، ولا يمكن أبدًا أن يتعارض العقل مع أدلة الكتاب والسنة، ولكن الأشاعرة يظنون تعارض العقل مع بعض ظواهر القرآن والسنة، كنصوص الصفات، فيقدمون حينئذ العقل الذي يتوهمونه على الكتاب والسنة، ومثل هذا مخاطرة شديدة في الدين، توقع الإنسان في المضايق والإشكالات، وتؤدي إلى الاعتراض على الشرع[5].

الأشياء فقد أثبت للمخلوق في الإحاطة والدرك مزية على الخالق، ولا خفاء ببطلان ذلك، وكيف يصح في العقل أن يخلق الرب للعبد الدرك الحقيقي، وهو لا يدرك حقيقة ما خلق للعبد إدراكه؟!) العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية (ص: 162).

(1) تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد (ص: 64).
(2) لطائف الإشارات (3/ 614).
(3) أساس التقديس في علم الكلام (ص: 87).
(4) يُنظر: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص: 37)، أساس التقديس في علم الكلام للفخر الرَّازيّ (ص: 19)، المواقف للإيجي مع شرح الجُرْجاني (3/ 31)، براءة الأشعريين من عقائد المُخالفين للحامدي (1/ 82).
(5) ينظر: منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله لخالد عبد اللطيف (560/2).







المطلب الرابع

تقديم العقل على النقل عند الماتريدية

أولًا: تعريف الماتريدية:

هي فرقة تنسب إلي أبي منصور محمد بن محمد الماتريدي السمرقندي (ت 333هـ)، وقد ظهرت هذه الفرقة في القرن الرابع الهجري في بلاد ما وراء النهر[1]، وكانت في أول أمرها مغمورة لا يكاد يعرفها معظم العلماء المشهورين في القرن الرابع والخامس والسادس، فلم يذكرها العلماء والمتكلمون الذين تكلموا عن الفرق؛ كأبي الحسن الأشعري في كتابه: مقالات الإسلاميين، والملطي في كتابه: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، وعبد القاهر البغدادي في كتابه: الفرق بين الفرق، وابن حزم في كتابه: الفصل في الملل والأهواء والنحل، وطاهر الإسفراييني في كتابه: التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، والشهرستاني في كتابه: الملل والنحل[2].

ثانيًا: بيان قول الماتريدية بتقديم العقل على النقل:

لا يخفى على الناظر في الكتب المعتمدة عند الماتريدية أنهم يتفقون مع المعتزلة في بعض المسائل والأصول، ومن ذلك الغلو في تعظيم العقل، والإكثار من الاستدلال به[3]، واتفاقهم على تقديم العقل على النقل[4]، مع أنه لا تعارض أصلًا بين العقل الصريح والنقل الصحيح.

ومن ذلك أن التفتازاني بعد أن ذكر بعض نصوص الصفات ردها بقوله: «الجواب أنها ظنيات سمعية في معارضة قطعيات عقلية، فيقطع بأنها ليست على ظواهرها، ويفوض العلم بمعانيها إلى الله تعالى، مع اعتقاد حقيقتها جريًا على الطريق الأسلم، أو تأول تأويلات مناسبة موافقة لما عليه الأدلة العقلية على ما ذكر في كتب التفاسير وشروح الأحاديث، سلوكًا للطريق الأحكم»[5].

قال الألوسي: «الماتريدية وإن لم يقولوا كالمعتزلة بأن العقل حاكم بالحسن والقبح اللذين أثبتوهما جميعا، لكنهم قالوا: إن العقل آلة للعلم بهما، فيخلقه الله تعالى عقيب نظر العقل نظرًا صحيحًا... وقد صرح غير واحد من علمائهم بأن العقل حجة من حجج الله تعالى، ويجب الاستدلال به قبل ورود الشرع»[6].

---

(1) تضم منطقة بلاد ما وراء النهر في العصر الحاضر هذه الدول: كازاخستان، قيرغيزستان، أوزبكستان، طاجاكستان، تركمانستان.
(2) نقلًا عن: الدرر السنية، بإشراف الشيخ علوي السقاف، موسوعة الفرق، التعريف بالماتريدية.
(3) ومن ذلك: أن أبا منصور الماتريدي ذكر العقل مائة مرة في كتابه التوحيد، وهو كتاب صغير في 400 صفحة، وإن كان كثير مما قاله صحيح، وقد قال في أول كتابه: (ثم أصل ما يعرف به الدين؛ إذ لا بد أن يكون لهذا الخلق دين يلزمهم الاجتماع عليه، وأصل يلزمهم الفزع إليه، وجهان: أحدهما السمع، والآخر العقل) التوحيد (ص: 4). وينظر: أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية للغالي (ص: 91 – 97).
(4) ينظر: أصول الدين للبزدوي (ص: 214 - 217)، تبصرة الأدلة لأبي معين النسفي (ص: 27 - 33)، الفرق الكلامية لناصر العقل (ص: 179 - 184)، الماتريدية دراسة وتقويما للحربي (ص: 133 -146).
(5) شرح المقاصد في علم الكلام (2/ 67) باختصار.
(6) تفسير الألوسي (8/ 38) باختصار.





المبحث الثاني

موقف أهل السنة والجماعة من تقديم العقل على النقل.

- المطلب الأول: بيان فساد القول بتقديم العقل على النقل وجعل العقل أصلًا له.
- المطلب الثاني: بيان أن النص الصحيح لا يمكن تعارضه مع العقل الصريح.





المطلب الأول

بيان فساد القول بتقديم العقل على النقل وجعل العقل أصلًا له

أولًا: الأدلة العقلية على عدم صحة تقديم العقل على النقل:

إن العقل نفسه يطعن في صحة تقديم العقل على النقل؛ وذلك لأن العقل هو فعل يمارسه الإنسان لاستقبال ومعالجة وتحليل المعلومات، وفعل التَّعقُّل كأي فعل آخر يمارسه الإنسان، فقد يمارسه بشكل صحيح ودقيق، وقد يمارسه بشكل غير صحيح ولا دقيق، ولولا هذا لما رأينا أناسًا لهم عقول، بل ولهم قدرات وعلوم دقيقة، ورغم ذلك يعبدون البقر، أو يسفسطون فينكرون وجود المحسوسات، أو ينكرون العلوم الثابتة القطعية، مثل كروية الأرض.

فظهر من كل ذلك: أن العقل أداة، وفعل؛ يعرض له ما يعرض للأدوات والأفعال من السلامة، ومن العطب؛ ولهذا فإن منهج أهل السنة والجماعة تقديم النقل الصحيح، وعدم تحكيم العقل فيه، بل إن النقل عندهم هو أصل العقل، وهو المهيمن عليه، والمنظم لعملية التفكير، يقول ابن تيمية رحمه الله في رده على (الرازي) ومن وافقه من المتكلمين: «قوله: إن قدمنا النقل كان ذلك طعنًا في أصله الذي هو العقل، فيكون طعنًا فيه غير مسلم؛ وذلك لأن قوله: إن العقل أصل للنقل إما أن يريد به: أنه أصل في ثبوته في نفس الأمر، أو أصل في عملنا بصحته.

والأول لا يقوله عاقل، فإن ما هو ثابت في نفس الأمر بالسمع أو بغيره هو ثابت، سواء علمنا بالعقل او بغير العقل ثبوته، أو لم نعلم ثبوته لا بعقل ولا بغيره، إذ عدم العلم ليس علمًا بالعدم، وعدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في أنفسنا فما أخبر به الصادق المصدوق صلي الله عليه وسلم هو ثابت في نفس الأمر، سواء علمنا صدقه أو لم نعلمه.

ومن أرسله الله تعالي إلى الناس فهو رسوله، سواء علم الناس أنه رسول أو لم يعلموا، وما أخبر به فهو حق، وإن لم يصدقه الناس، وما أمر به عن الله فالله أمر به وإن لم يطعه الناس، فثبوت الرسالة في نفسها وثبوت صدق الرسول، وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر: ليس موقوفًا علي وجودنا، فضلًا عن أن يكون موقوفًا علي عقولنا، أو علي الأدلة التي نعلمها بعقولنا.

وهذا كما أن وجود الرب تعالي وما يستحقه من الأسماء والصفات ثابت في نفس الأمر، سواء علمناه أو لم نعلمه.

قال أبو المظفر السمعاني: «اعلم أن فصل ما بيننا وبين المبتدعة هو مسألة العقل؛ فإنهم أسسوا دينهم على المعقول، وجعلوا الاتباع والمأثور تبعًا للمعقول، وأما أهل السنة قالوا: الأصل الاتباع، والعقول تبع، ولو كان أساس الدين على المعقول لاستغنى الخلق عن الوحي وعن الأنبياء صلوات الله عليهم، ولبطل معنى الأمر والنهي، ولقال من شاء ما شاء، ولو كان الدين بني على المعقول وجب ألا يجوز للمؤمنين أن يقبلوا شيئا حتى يعقلوا، ونحن إذا تدبرنا عامة ما جاء في أمر الدين من ذكر صفات الله عز وجل، وما تعبد الناس به من اعتقاده، وكذلك ما ظهر بين المسلمين وتداولوه بينهم ونقلوه عن سلفهم إلى أن أسندوه إلى رسول الله ﷺ من ذكر عذاب القبر، وسؤال الملكين، والحوض، والميزان، والصراط، وصفات الجنة، وصفات النار، وتخليد الفريقين فيهما؛ أمور لا ندرك حقائقها بعقولنا، وإنما ورد الأمر بقبولها، والإيمان بها، فإذا سمعنا شيئًا من أمور الدين وعقلناه وفهمناه، فلله




الحمد في ذلك والشكر، ومنه التوفيق، وما لم يمكنا إدراكه وفهمه، ولم تبلغه عقولنا؛ آمنا به وصدقنا، واعتقدنا أن هذا من قبل ربوبيته وقدرته، واكتفينا في ذلك بعلمه ومشيئته، وقال تعالى في مثل هذا: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ٨٥﴾ [الإسراء: 85]، وقال الله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: 255]»[1].

فتبين بذلك أن العقل ليس أصلًا لثبوت الشرع في نفسه، ولا معطيًا له صفة لم تكن له، ولا مفيدًا له صفة كمال، إذ العلم مطابق للمعلوم المستغني عن العلم، تابع له، ليس مؤثرًا فيه»[2].

ثانيًا: صحة تقديم النقل على العقل:

إن المعقولات الناتجة عن فعل التعقل ليست على رتبة واحدة من الصحة، كما أن صحة بعضها لا يعني أن باقي عمليات التعقل لا تخطيء، وخطأ بعضها لا يعني أن باقي عمليات التعقل لا صواب فيها؛ فالمقصود بالعقل من الناحية العلمية المنهجية ليس مطلق الدليل العقلي، وإنما دليل عقلي معين، له مقدمات مخصوصة، رُتبت بطريقة مخصوصة، بحيث تفضي إلى نتيجة سليمة، أو غير سليمة، بحسب سلامة المقدمات، يقول ابن تيمية رحمه الله: «واعلم أن أهل الحق لا يطعنون في جنس الأدلة العقلية، ولا فيما عَلم العقل صحته؛ وإنما يطعنون فيما يدعي المعارض أنه يخالف الكتاب والسنة»[3].

فمحل النزاع إذا بين الأدلة العقلية التي يدعي المعارض أنها مخالفة للكتاب والسنة، لا ما يظنه من يظنه من الناس؛ من أن النزاع بين جنس الأدلة العقلية، وجنس الأدلة النقلية.

وعليه؛ فوجود أدلة عقلية صحيحة: هذا مما نقره، ولا ننفيه؛ وثبوته لا يجعل العقل مقدما على النقل.

يقول ابن تيمية رحمه الله في معرض ردوده العظيمة على القائلين بهذا القانون:

«الوجه السادس: أن يقال: إذا تعارض الشرع والعقل: وجب تقديم الشرع، لأن العقل مصدِّق للشرع في كل ما أخبر به، والشرع لم يصدق العقل في كل ما أخبر به، ولا العلم بصدقه موقوف على كل ما يخبر به العقل.

ومعلوم أن هذا إذا قيل أوجه من قولهم: كما قال بعضهم: يكفيك من العقل أن يعلمك صدق الرسول ومعاني كلامه.

وقال بعضهم: العقل مُتَوَلٍّ، ولي الرسول، ثم عزل نفسه؛ لأن العقل دل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم يجب تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر. والعقل يدل على صدق الرسول دلالة عامة مطلقة.

وهذا كما أن العامي إذا علم عين المفتي، ودَل غيره عليه، وبين له أنه عالم مفتٍ، ثم اختلف العامي الدال، والمفتي: وجب على المستفتي أن يقدم قول المفتي.

(1) الانتصار لأصحاب الحديث (ص: 81).
(2) درء تعارض العقل والنقل (1/87-88)، وينظر: مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم (1/99-100).
(3) درء تعارض العقل والنقل (1/194).



فإذا قال له العامي: أنا الأصل في علمك بأنه مفت، فإذا قدمت قوله على قولي عند التعارض، قدحت في الأصل الذي به علمت بأنه مفت؟

قال له المستفتي: أنت لما شهدت بأنه مفتٍ، ودللتَ على ذلك؛ شهدت بوجوب تقليده دون تقليدك، كما شهد به دليلك، وموافقتي لك في هذا العلم المعين، لا يستلزم أني أوافقك في العلم بأعيان المسائل، وخطؤك فيما خالفت فيه المفتي، الذي هو أعلم منك، لا يستلزم خطأك في علمك بأنه مفت، وأنت إذا علمت أنه مفت باجتهاد واستدلال، ثم خالفته باجتهاد واستدلال؛ كنت مخطئًا في الاجتهاد والاستدلال الذي خالفت به من يجب عليك تقليده واتباع قوله، وإن لم تكن مخطئًا في الاجتهاد والاستدلال الذي به علمت أنه عالم مفت يجب عليك تقليده.

هذا مع علمه بأن المفتي يجوز عليه الخطأ، والعقل يعلم أن الرسول صلي الله عليه وسلم معصوم في خبره عن الله تعالي، لا يجوز عليه الخطأ؛ فتقديمه قول المعصوم، على ما يخالفه من استدلاله العقلي؛ أولي من تقديم العامي قولَ المفتي، على قوله الذي يخالفه.

وكذلك أيضًا: إذا علم الناس وشهدوا أن فلانًا خبير بالطب أو القيافة أو الخَرْص أو تقويم السلع ونحو ذلك، وثبت عند الحاكم أنه عالم بذلك دونهم، أو أنه أعلم منهم بذلك، ثم نازع الشهود الشاهدون لأهل العلم بالطب والقيافة والخرص والتقويم، أهلَ العلم بذلك؛ وجب تقديم قول أهل العلم بالطب والقيافة والخرص والتقويم، على قول الشهود الذين شهدوا لهم، وإن قالوا: نحن زكينا هؤلاء، وبأقوالنا ثبتت أهليتهم، فالرجوع في محل النزاع إليهم دوننا يقدح في الأصل الذي ثبت به قولهم.

كما قال بعض الناس: إن العقل مزكي الشرع، ومعدله، فإذ قُدم الشرع عليه، كان قدحًا فيمن زكاه وعدله، فيكون قدحا فيه؟

قيل لهم: أنتم شهدتم بما علمتم من أنه أهل العلم بالطب أو التقويم أو الخرص أو القيافة ونحو ذلك، وأن قوله في ذلك مقبول دون قولكم، فلو قدمنا قولكم عليه في هذه المسائل، لكان ذلك قدحًا في شهادتكم وعلمكم بأنه أعلم منكم بهذه الأمور، وإخباركم بذلك لا ينافي قبول قوله دون أقوالكم في ذلك، إذ يمكن إصابتكم في قلوكم: هو أعلم منا، وخطؤكم في قولكم: نحن أعلم ممن هو أعلم منا، فيما ينازعنا فيه من المسائل التي هو أعلم بها منا، بل خطؤكم في هذا أظهر.

والإنسان قد يعلم أن هذا أعلم منه بالصناعات، كالحراثة والنِّسَاجة والبناء والخياطة، وغير ذلك من الصناعات، وإن لم يكن عالمًا بتفاصيل تلك الصناعة، فإذا تنازع هو وذلك الذي هو أعلم منه، لم يكن تقديم قول الأعلم منه في موارد النزاع، قدحًا فيما علم به أنه أعلم منه.

ومن المعلوم أن مباينة الرسول صلي الله عليه وسلم لذوي العقول، أعظم من مباينة أهل العلم بالصناعات العلمية والعملية والعلوم العقلية الاجتهادية، كالطب والقيافة والخرص والتقويم، لسائر الناس، فإن من الناس من يمكنه أن يصير عالمًا بتلك الصناعات العلمية والعملية كعلم أربابها بها، ولا يمكن من لم يجعله الله رسولًا إلي الناس، أن يصير بمنزلة من جعله الله تعالي رسولًا إلي الناس، فإن النبوة لا تُنال بالاجتهاد، كما هو مذهب أهل الملل، وعلي قول من يجعلها مكتسبة من أهل الإلحاد من المتفسلفة وغيرهم، فإنها عندهم أصعب الأمور، فالوصول إليها أصعب بكثير من الوصول إلي العلم بالصناعات والعلوم العقلية.

وإذا كان الأمر كذلك؛ فإذا علم الإنسان بالعقل أن هذا رسول الله، وعلم أنه أخبر بشيء، ووجد في عقله ما ينازعه في خبره؛ كان عقله يوجب عليه أن يسلم موارد النزاع إلى من هو أعلم به منه، وأن لا يقدم رأيه علي قوله، ويعلم أن عقله قاصر





بالنسبة إليه، وأنه أعلم بالله تعالى وأسمائه وصفاته واليوم الآخر منه، وأن التفاوت الذي بينهما في العلم بذلك، أعظم من التفاوت الذي بين العامة وأهل العلم بالطب.

فإذا كان عقله يوجب أن ينقاد لطبيب يهودي، فيما أخبره به من مقدرات من الأغذية والأشربة والأضمدة والمُسَهِّلات، واستعمالها على وجه مخصوص، مع ما في ذلك من الكلفة والألم، لظنه أن هذا أعلم بهذا مني، وأني إذا صدقته كان ذلك أقرب إلى حصول الشفاء لي، مع علمه بان الطبيب يخطئ كثيرًا، وأن كثيرًا من الناس لا يشفي بما يصفه الطبيب، بل قد يكون استعماله لما يصفه سببًا في هلاكه، ومع هذا فهو يقبل قوله ويقلده، وإن كان ظنه واجتهاده يخالف وصفه، فكيف حال الخلق مع الرسل عليهم الصلاة والسلام؟!

والرسل صادقون مصدوقون لا يجوز أن يكون خبرهم على خلاف ما أخبروا به قط، والذين يعارضون أقوالهم بعقولهم عندهم من الجهل والضلال ما لا يحصيه إلا ذو الجلال، فكيف يجوز أن يعارض ما لم يخطئ قط بما لم يصب في معارضته له قط!!» [1].

وما أحسن ما قاله السجزي في أول رسالته إلى أهل زبيد: «إقامة البرهان على أن الحجة القاطعة هي التي يرد بها السمع لا غير، وأن العقل آلة للتمييز فحسب، قال الله سبحانه لنبيه ﷺ: سمحقُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖسجى [الكهف: 110]، فأمر جل جلاله نبيه عليه السلام أن يدعو إلى إثبات الوحدانية بالوحي، وقال: سمحوَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ٢٥سجى [الأنبياء: 25]، فبين أن من تقدم من الرسل كانوا يحتجون على الكفار في الوحدانية بالوحي، ولم يؤمروا إلا بذلك، وقال جل جلاله: سمحفَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩ سجى [النساء: 59]، وقال: وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون [الأنعام: 116] »[2].

ثانيًا: اشتمال الدليل النقلي على الأدلة العقلية:

الدليل العقلي عند المتكلمين: ما كانت مقدماته عقلية محضة، والدليل النقلي عندهم: ما كانت الدلالة ليست عقلية محضة؛ أي إن مقدماته ليست كلها عقلية، بل هي مركبة من العقليات والنقليات. ومأخذهم في ذلك هو تقسيم أصول الدين إلى سمعيات وعقليات، وجعلوا الأدلة النقلية خاصة بالسمعيات دون العقليات، وأن النقل لا يصح أن يوجد في مقدمات الدليل، لأنه لا يفيد اليقين. فحصروا أدلة الكتاب والسنة في جانب السمعيات، وقرروا أن العقليات لا تستفاد من الكتاب والسنة. وهم بهذا غفلوا عن أن الكتاب والسنة كما جاءا بالدلائل السمعية المتوقف في العلم بصحتها على العلم بصدق المخبر بها؛ فقد جاءا، كذلك بالدلائل العقلية اليقينية، على سائر الأصول الاعتقادية الشرعية التي يمكن أن تعلم بالعقل، من غير أن تكون هذه الدلائل العقلية مستندة في حجيتها إلى العلم بصحة النقل، فهي دلائل مطلقة، وحجة بذاتها لا تستند إلى غيرها. وإنما يتعلق النقل بها من جهة التنبيه والإرشاد إليها والتذكير بها والدلالة عليها لا غير، ولذا يصح الاحتجاج بها على المصدق بالرسالة وغير المصدق بالرسالة؛ فالجميع سواء بالنسبة لحجيتها.

(1) درء تعارض العقل والنقل (1/138-141).
(2) رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص: 131).



يقول ابن تيمية رحمه الله: «واعلم أن عامة مسائل أصول الدين الكبار، مثل الإقرار بوجود الخالق وبوحدانيته وعلمه وقدرته ومشيئته وعظمته، والإقرار بالثواب وبرسالة محمد وغير ذلك: مما يعلم بالعقل؛ قد دل الشارع على أدلته العقلية»[1].

وقال أيضًا: «إن القرآن ضرب الله فيه الأمثال، وهي المقاييس العقلية التي يثبت بها ما يخبر به من أصول الدين»[2].

وفي موضع آخر يقول: «فاستفادتهم ذلك – أي الأدلة العقلية- من كلام الله أكمل وأفضل»[3].

فاشتمال النقل على الأدلة العقلية الدالة على المطالب الإلهية: أمر ثابت لا ريب فيه، وهي أقرب وأنفع من الطرق التي سلكها المتكلمون، فالوحي أرشد إلي أمهات المطالب في هذه المسألة وغيرها، يقول ابن تيمية رحمه الله: «وخلاصة ما عند أرباب النظر العقلي في الإلهيات من الأدلة اليقينية والمعارف الإلهية: قد جاء به الكتاب والسنة، مع زيادات وتكميلات لم يهتد إليها إلا من هداه الله بخطابه»[4].

وبهذا يتبين غلط الحصر الوارد في جعل الأدلة العقلية الدالة على وجود الله خارجة عن النقل، وعليه فسقوط الاستدلال بهذا على تقديم العقل على النقل: أمر واضح لا مرية فيه.

(1) مجموع الفتاوى (230/19).
(2) التسعينية (985/3).
(3) درء تعارض العقل والنقل (37/8).
(4) منهاج السنة النبوية (110/2)، وينظر أيضًا: درء تعارض العقل والنقل (27/1) وما بعدها، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (36/1-42).




المطلب الثاني

بيان أن النص الصحيح لا يمكن تعارضه مع العقل الصريح

بقي أمامنا أمر أخير في مسألة موقف أهل السنة والجماعة من قضية العلاقة بين العقل والنقل، وهو أن رأيهم في تلك المسألة أنه لا يمكن للعقل الصريح أن يتعارض مع النقل الصحيح، قال ابن تيمية رحمه الله: «كل ما يدل عليه الكتاب والسنة فإنه موافق لصريح المعقول. والعقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح، ولكن كثيرًا من الناس يغلطون إما في هذا، وإما في هذا، فمن عرف قول الرسول ومراده به كان عارفًا بالأدلة الشرعية، وليس في المعقول ما يخالف المنقول؛ ولهذا كان أئمة السنة على ما قاله أحمد بن حنبل: معرفة الحديث والفقه فيه أحب إلي من حفظه، أي: معرفته بالتمييز بين صحيحه وسقيمه. والفقه فيه معرفة مراد الرسول، وتنزيله على المسائل الأصولية والفروعية أحب إلي من أن يحفظ من غير معرفة وفقه... والقرآن قد دل على الأدلة العقلية التي بها يعرف الصانع وتوحيده وصفاته وصدق رسله، وبها يعرف إمكان المعاد، ففي القرآن من بيان أصول الدين التي تعلم مقدماتها بالعقل الصريح ما لا يوجد مثله في كلام أحد من الناس، بل عامة ما يأتي به حذاق النظار من الأدلة العقلية يأتي القرآن بخلاصتها، وبما هو أحسن منها؛ قال تعالى: سمحوَلَا يَأۡتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ وَأَحۡسَنَ تَفۡسِيرًا ٣٣سجى [الفرقان: 33]...، وأما الحجج الداحضة التي يحتج بها الملاحدة، وحجج الجهمية معطلة الصفات، وحجج الدهرية وأمثالها كما يوجد مثل ذلك في كلام المتأخرين الذين يصنفون في الكلام المبتدع، وأقوال المتفلسفة، ويدعون أنها عقليات- ففيها من الجهل والتناقض والفساد ما لا يحصيه إلا رب العباد!»[1].

وقال ابن تيمية أيضًا: «ما جاء عن النبي ﷺ في هذا الباب وغيره كله حق يصدق بعضه بعضًا، وهو موافق لفطرة الخلائق، وما جعل فيهم من العقول الصريحة، والقصود الصحيحة، لا يخالف العقل الصريح، ولا القصد الصحيح، ولا الفطرة المستقيمة، ولا النقل الصحيح الثابت عن رسول الله ﷺ، وإنما يظن تعارضها من صدق بباطل من النقول، أو فهم منه ما لم يدل عليه، أو اعتقد شيئا ظنه من العقليات وهو من الجهليات، أو من الكشوفات وهو من الكسوفات، إن كان ذلك معارضا لمنقول صحيح، وإلا عارض بالعقل الصريح أو الكشف الصحيح ما يظنه منقولا عن النبي ﷺ، ويكون كذبا عليه أو ما يظنه لفظا دالًا على شيء ولا يكون دالًا عليه»[2].

وقال ابن عثيمين رحمه الله: «الإسلام دين يطابق العقل والفطرة، ويتمشى معهما إلى الغاية النبيلة التي هدى العقلاء إليها؛ ولذلك لا يمكن أن تجد في الإسلام ما يناقض العقل الصريح، أو الفطرة المستقيمة»[3].

ومن خلال ما سبق يمكن تقرير: أن العقل عند أهل السنة والجماعة يجب أن يكون تابعًا للنقل الصحيح، وأنه لا تعارض بينهما عند صحتهما، وأن الأدلة العقلية الصحيحة نفسها تستدعي أن العقل لا يصح تقديمه على النقل، خلافًا للفرق الكلامية الضالة في تلك المسألة.

(1) مجموع الفتاوى (12/ 80 - 82).
(2) مجموع الفتاوى (6/ 580).
(3) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (18/ 571).






الخاتمة

- أولًا: أهم النتائج.
- ثانيًا: أهم التوصيات.



الخاتمة

بعد هذه الرحلة العلمية الموجزة حول قضية تقديم العقل على النقل عند المتكلمين، وبيان موقف أهل السنة والجماعة، نصل إلى تحديد أهم نتائج البحث، وأبرز التوصيات، وذلك كما يأتي:

أولًا: أهم النتائج:

1- تُعَدُّ الجهمية من أوائل الفرق الكلامية الضالة التي قالت بتقديم العقل على النقل، وقد أخذوا هذه المقالة من بعض الفلسفات القديمة، وبعض أهل الأديان الأخرى كاليهود والنصارى والمجوس.

2- تأثر بالجهمية في مقالتهم بتقديم العقل على النقل جماعة المعتزلة، ومن بعدهم الأشاعرة والماتريدية، وكان من أسباب هذا التأثر اعتدادهم الغريب بالعقل، وافتتانهم بعلومه، وزيغهم عن هدي النص.

3- تطرف المتأخرون من الأشاعرة في مسألة تقديم العقل على النقل إلى درجة أنهم جعلوا العقل حاكمًا على النص ومهيمنًا عليه؛ وكان ذلك من أسباب انحرافهم في مسألة الصفات الإلهية.

4- إن منهج أهل السنة والجماعة في مسألة العلاقة بين العقل والنقل أنهم يضعون كلًا منهما في مكانه الصحيح، فالنقل له قدسيته، فهو من عند الله تعالى ومن عند رسوله الكريم؛ ولذا فإنه مقدم بالطبع على كل ما سواه، والعقل أداة في فهم النقل، والوقوف على هداياته وإرشاداته، ومعرفة حكمه وأحكامه.

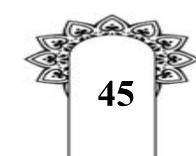
ثانيًا: أهم التوصيات:

أوصي الباحثين والدارسين بضرورة الاستزادة من البحوث التي تتعرض للأصول الفكرية للفرق الضالة، وبيان المصادر التي أخذوا منها.




فهرس المصادر والمراجع

1. أبكار الأفكار في أصول الدين، سيف الدين الآمدي، تحقيق: أحمد محمد المهدي دار الكتب والآثار القومية بالقاهرة، ط2،1424 هـ - 2004م.
2. أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية، بلقاسم الغالي، دار التركي للنشر، الطبعة الأولى، 2003م.
3. إحصاء العلوم، أبو نصر الفارابي، تحقيق: د. عثمان أمين، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1996م.
4. أساس التقديس في علم الكلام، فخر الدين الرازي، دار الكتب الأزهرية للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998م.
5. أصول الدين، أبو اليسر البزدوي، دار الكتب الأزهرية للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1984م.
6. الاقتصاد في الاعْتِقاد، أبو حامد الغزالي، مكتبة مصطفى امبابي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1981م.
7. الانتصار لأصحاب الحديث، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني، تحقيق: محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، الناشر: مكتبة أضواء المنار – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
8. الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن – الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٢م.
9. براءة الأشعريين من عَقائِدِ المُخالِفين، محمد العربي التباني الشهير بـ «أبي حامد بن مرزوق»، دون بيانات الطبعة.
10. بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، ابن تيمية، تحقيق: موسى الدويش، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
11. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.
12. تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر، دراسة وتحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
13. تبصرة الأدلة في أصول الدين، أبو المعين النسفي، تحقيق وتعليق: الأستاذ الدكتور/ محمد الأنور حامد عيسى، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث - الجزيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 2011م.
14. تحفة المريد على جوهرة التوحيد، إبراهيم الباجوري، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009م.
15. التسعينية، ابن تيمية، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن إبراهيم العجلان، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
16. التعريفات، الشريف الجرجاني، دار القلم - بيروت، الطبعة الأولى، 1997م.

17. التفسير والمفسرون، د. محمد السيد حسين الذهبي ، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1984 م.
18. التقريب والإرشاد) الصغير(، لأبي بكر الباقلاني، قدم له وحققه وعلق عليه الدكتور: عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية،1418 هـ= 1998 م.
19. التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، محمد بن أحمد بن عبد الرحمن، أبو الحسين المَلَطي العسقلاني، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث – مصر، د. ت.
20. التوحيد، أبو منصور الماتريدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1997 م.
21. الحيوان، لعمرو بن بحر بن محبوب الكناني، الشهير بالجاحظ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ.
22. درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١١هـ = ١٩٩١ م.
23. رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزيّ الوائلي البكري، تحقيق: محمد با كريم با عبد الله، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢ م.
24. الرسائل، لعمرو بن بحر بن محبوب الكناني، الشهير بالجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.
25. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
26. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة – السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣ م.
27. شرح الأصول الخمسة ، القاضي عبد الجبار بن أحمد الأسد آبادي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1991 م.
28. شرح العَقائِد النسفية، سعد الدين التفتازاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1996 م.
29. شرح العقيدة الطحاوية، صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبد الله بن المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: العاشرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧ م.
30. الصحاح تاج العربية للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت، الطبعة الرابعة، 1407هـ = 1987 م.





32. غاية المرام في علم الكلام، سيف الدين الآمدي، دار البصائر، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م.
33. الفتوى الحموية الكبرى، ابن تيمية، تحقيق: د. حمد بن عبد المحسن التويجري، الناشر: دار الصميعي – الرياض، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
34. الفرق الكلامية المشبهة، الأشاعرة، الماتريدية، نشأتها وأصولها وأشهر رجالها ومواقف السلف منها، ناصر بن عبد الكريم العقل، دار الوطن للطباعة والنشر، د. ت.
35. الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي الأسفراييني، الناشر: دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٧٧م.
36. فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، د. غالب بن علي عواجي، الناشر: المكتبة العصرية الذهبية للطباعة والنشر والتسويق، جدة، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
37. فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، أبو القاسم البلخي، تحقيق: فؤاد سيد، الدار الأسدية النشر والتوزيع، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1987م.
38. الفكر الإسلامي بين الأمس واليوم أو شؤون دارنا العقلية، لمحجوب بن ميلاد، الشركة القومية للنشر والتوزيع، تونس، الطبعة الأولى، 1961م.
39. الفكر التربوي عند ابن تيمية، للدكتور ماجد عرسان الكيلاني، دار الآثار السلفية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2004م.
40. كتاب الأربعين في أُصول الدين، فخر الدين الرازي، دار الكتب الأزهرية للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1995م.
41. كتاب الارشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد حققه وعلق عليه وقدم له وفهرسه الدكتور محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد مكتبة الخانجي مصر، 1329هـ = 1950م.
42. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.
43. لسان العرب لابن منظور، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى، 1996م.
44. الماتريدية دراسةً وتقويمًا، أحمد بن عوض الله بن داخل اللهيبي الحربي، دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأولى، 1413هـ.
45. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رحمه الله، وساعده: ابنه محمد وفقه الله، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة – السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
46. مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، الناشر: دار الوطن - دار الثريا، الطبعة: الأخيرة - ١٤١٣ هـ.
47. مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، مؤلف الأصل: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي، تحقيق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
48. المسامرة في شرح المسايرة في علم الكلام، ابن أبي شريف، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1996م.




49. المَطالِب العالية من العلم الإلهي، فخر الدين الرازي، دار الكتب الأزهرية للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1995م.
50. معالم أُصول الدين، فخر الدين الرازي، دار الكتب الأزهرية للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1994م.
51. المعتزلة بين القديم والحديث، محمد العبده، طارق عبد الحليم، دار الأرقم، الطبعة الأولى، 2001م.
52. المعتزلة وأصولهم الخمسة لعواد المعتق، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 2001م.
53. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم بحاشية المصحف الشريف، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث القاهرة، 1428هـ = 2007م.
54. معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر الطبعة الأولى، 1399هـ - 1979م.
55. مقالات الجهم بن صفوان وأثرها في الفرق الإسلامية، ياسر قاضي، دار أضواء السلف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 2005م.
56. المقدمة، ابن خلدون، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1991م.
57. الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني، الناشر: مؤسسة الحلبي، القاهرة، د. ت.
58. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
59. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة
60. منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله، خالد عبد اللطيف مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى، 2010م.
61. المواقف في علم الكلام، عضد الدين الإيجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م.
62. نهاية الإقدام في علم الكلام، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1996م.




فهرس الموضوعات